# ـ انتخابات مجلس الشيوخ 2025 ـ

## تقرير مرحلة الترشح وإعلان كشوف المرشحين

عبد الناصر قنديل

**خبير النظم والتشريعات**

**مدير المجموعة المصرية للدراسات البرلمانية**

**بتاريخ الخميس الموافق 10 يوليو 2025 أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات عن غلق باب تلقي طلبات الترشح لانتخابات مجلس الشيوخ 2025 مشيرة لوصول عدد المترشحين علي النظام الفردي إلي ( 469 ) مرشح بينما تقدمت للتنافس علي المقاعد المخصصة لنظام القوائم المطلقة المغلقة قائمة واحدة تحت مسمي ( القائمة الوطنية من أجل مصر ) باجمالي عدد ( 100 ) مرشح أساسي وعدد ( 100 ) مرشح احتياط ليسدل بذلك الستار علي أحد أهم الأنشطة الافتتاحية لموسم انتخابي بالغ السخونة تعيشه الدولة المصرية وهي تعيد ترتيب وتشكيل سلطتها التفويضية ذات الطابع النيابي متمثلة في مجلسي ( النواب . الشيوخ )**



4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt

Mobile Phone : +201126699988

والواقع أن الإعلان عن انتهاء مرحلة الترشح لمجلس الشيوخ 2025 وإعلان القائمة التمهيدية للمترشحين يعد بمثابة خطوة تمهيدية ترتبط بالمشهد التنافسي العام وحالة الحراك الديمقراطي الذي يمكن رصد أهم تجلياته علي النحو التالي :

أولا : أن العملية الانتخابية لتجديد النخبة النيابية في مجلس الشيوخ وما سيستتبعها من إعادة لتشكيل مجلس النواب قد التزمت بشكل مثالي بالمواعيد التنظيمية المنصوص عليها فيما يتعلق بالانتخابات وتوقيتات العمل علي إنجازها بصورة مثلت تأكيد علي طابع الدورية والالتزام لعمل تلك المجالس ومددها القانونية من جانب مؤسسات الدولة رغم التخوفات والقلق من تأثيرات الواقع المحلي واضطراب الأوضاع الإقليمية والدولية .

ثانيا : تزامن الدعوة لانتخابات مجلس الشيوخ 2025 مع تزايد حدة الأصوات التي تطالب بمراجعة طبيعة عمل المجلس واختصاصاته التي يغلب عليها الطابع الاستشاري النابع من كونه ( استشاريا ) يقدم توصياته ورأيه فيما يحال له من رئيس الجمهورية أو من مجلس النواب بل إن اختصاصه الأصيل المنصوص عليه ضمن المادة ( 248 ) من الدستور من كونه ( يختص مجلس الشيوخ بدراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بتوسيد دعائم الديمقراطية ودعم السلام الاجتماعي والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمة العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة وتعميق النظام الديمقراطي وتوسيع مجالاته ) قد عجز المجلس عن ممارسته واثبات قدرته علي تطويره لنجد عدد كبير من السياسيين وقادة الأحزاب بل أعضاء في مجلس الشيوخ يطالبون بضرورات مراجعة دور واختصاصات المجلس بما يسمح بتوسعتها واكسابها صفة الوجوب والالزام حتي لو تطلب الأمر النظر في تعديل النصوص الدستورية المنظمة لتلك المسائل في دستور 2014 .

ثالثا : ارتباط العملية التنافسية بأحد أهم أشكال وصور الحوار المجتمعي العام لاصلاح وإعادة هيكلة المشهد الوطني والتي تمثلت في حالة الحوار الوطني التي دعي لها رئيس الجمهورية وشاركت فيها القوي السياسية والمجتمعية خلال الفترة من مايو 2023 وحتي مارس 2024 وشهدت التوافق علي عدد ( 135 ) توصية خلال المرحلة الأولي وعدد ( 97 ) توصية خلال المرحلة الثانية من الحوار كان جزء كبير منها يتعلق بفضاءات العمل العام


4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

وتوسيع مساحات العمل السياسي وتعزيز قدرات القوي السياسية بما يجعلها قادرة علي المنافسة وبناء التحالفات الأمر الذي رفع من سقف الطموحات والآمال في الذهاب لواقع أكثر تنافسية وتنوع في طبيعة القوي والروافد المؤسسية إلا أن التأخر الناتج عن تباين الرؤي حول أولويات التنفيذ وما تراكم من اضطرابات في الواقع الإقليمي أضاع الكثير من الوقت وتسبب في تقاعس السلطة التنفذية عن الاستجابة لتلك التوصيات ووضعها قيد التنفيذ .

رابعا : تزامن اجراء العملية الانتخابية لتجديد النخبة النيابية في مجلسي ( النواب . الشيوخ ) مع مرور الدولة المصرية بسلسلة من الأزمات الاقتصادية بالغة العنف زادت من حدتها حالة الاضراب الإقليمي والذي يعصف بعدد من دول الجوار فضلا عن تأثيرات الصراع الدولي المرتبط بالحرب الروسية الأوكرانية ووصول الرئيس دونالد ترامب لمقعد رئيس الولايات المتحدة الأمريكية لتدخل الدولة المصرية في موجات متوالية لرفع أسعار السلع والخدمات الرئيسية فشلت جهود الدولة في احتواء أثارها وتأثيراتها علي القطاع الأكبر من المواطنين الذين تراجع اهتمامهم بالشأن العام وزاد سخطهم علي المؤسسات النيابية التي عجزت عناصرها عن توصيل صوت المواطنين أو التدخل لتخفيف المعاناة عنهم .

خامسا : طبيعة النظام الانتخابي المختلط الذي يطبق لتشكيل الغرف النيابية والذي يجمع مناصفة بين النظام ( الفردي ) وبين نظام ( القوائم المغلقة المطلقة ) وهو نظام لا يحظى بشعبية بين القوي السياسية المصرية التي ارتفعت أصوات العديد منها خلال الحوار الوطني وعبر لجنة خاصة بمناقشة واقتراح نظام انتخابي بديل يسمح بزيادة التنافسية والعدالة في التمثيل ولا يعاني من مواطن الخلل التي ينتجها النظام الانتخابي الحالي من اهدار قيمة الأصوات الخاسرة وضعف كفاءة التركيبة السياسية وارتفاع تأثيرات المال السياسي والعشائريات القبلية وبالرغم من زيادة مساحات الأمل في اصلاح هيكلة هذا النظام وفق ما ورد في وثيقة الخطة التنفيذية لمخرجات الحوار الوطني التي أصدرها مجلس الوزراء إلا أن تقاعس الحكومة عن التقدم بمشروع قانون جديد وتأخر الأغلبية في الدفع بمشروع قانونها لمجلس النواب جعل من الصعب الذهاب لتعديلات جوهرية وحقيقية في طبيعة النظام الانتخابي والاكتفاء بعدد من تغييرات التي تصحح من نسب التمثيل الناتج عن تطور التركيبة


4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

السكانية التي تشكل أحد المحددات الرئيسية لتقسيم الدوائر الانتخابية علي مستوي الجغرافيا والتمثيل وفق ما نصت عليه المادة ( 102 ) من الدستور .

سادسا : النسق الاجرائي المعتمد لتنفيذ العملية الانتخابية والذي يمثل أول تطبيق وممارسة لادارة العمليات الانتخابية دون وجوبية للاشراف القضائي بنظام ( قاض ) لكل صندوق انتخابي والذي نتج عن تعديل المادة ( 210 ) وتضمينها للنص علي أنه ( ويتم الاقتراع والفرز فى الانتخابات والاستفتاءات التى تجرى فى السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بهذا الدستور تحت إشراف كامل من أعضاء الجهات والهيئات القضائية ) وهي المهلة التي انتهت في 17 مارس 2024 ) رغم تكرار مطالبات القوي السياسية بتعديل القانون والتي كان من أبرز صورها توصية مجلس أمناء الحوار الوطني لرئيس الجمهورية والتي وافق عليها وأحالها للحكومة للتنفيذ الا أن الوقت تسرب دون أن تقدم الحكومة أو نواب البرلمان تعديلا علي قانون الهيئة الوطنية للانتخابات يسمح باستمرار اشراف الجهات والهيئات القضائية علي الانتخابات العامة لتكون انتخابات مجلس الشيوخ 2025 هي الأولي منذ عقود التي تتم في غيبة الاشراف المباشر لعناصر من ( الجهات ) القضائية رغم ما تضمنه البيان الإعلامي للهيئة الوطنية للانتخابات من ( إجراء برامج تدريبية للسادة أعضاء الهيئات القضائية المشرفين علي العملية الانتخابية شملت ما يزيد علي عشرة ألاف وستمائة عضو من هيئتي قضايا الدولة والنيابة الإدارية )

ـ قرارات الهيئة الوطنية للانتخابات

في سبيل القيام بدورها في إدارة والاشراف علي مختلف تفصيلات اجراء العملية الانتخابية لاعادة تشكيل مجلس الشيوخ 2025 أصدرت الهيئة الوطنية للانتخابات عدد متتابع من القرارات التنظيمية كان أبرزها القرار رقم ( 5 ) لسنة 2025 الذي أعلنته الهيئة في المؤتمر الصحفي المنعقد في الأول من يوليو 2025 بدعوة الناخبين المقيدة أسماؤهم لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ حيث تجري العملية الانتخابية خارج جمهورية مصر العربية أيام ( 1 / 2 ) أغسطس 2025 وداخل البلاد أيام ( 4 / 5 ) أغسطس 2025 تبعه القرار رقم ( 6 ) الخاص بإعلان الجدول الاجرائي والزمني للانتخابات والذي تضمن عدد ( 21 ) اجراء تنفيذي لكافة خطوات العملية الانتخابية التي تبدأ بدعوة الناخبين وإعلان الجدول الزمني يوم الثلاثاء


4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

1 يوليو 2025 وتنتهي بالفصل في التظلمات وإعلان النتيجة النهائية في موعد أقصاه الخميس 4 سبتمبر 2025 .

في ذات السياق أصدرت اللجنة القرار رقم ( 7 ) لسنة 2025 الخاص بفتح باب الترشح للانتخابات والذي حددته المادة ( الأولي ) بمدة ( 6 ) أيام اعتبارا من ( التاسعة ) صباح يوم السبت 5 يوليو 2025 وحتي الثانية ظهر يوم الخميس 10 يوليو 2025 حيث تضمن القرار تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يترشح وعددها ( 6 ) شروط بينما تضمنت المادة ( الثالثة ) بيان بالمستندات والاجراءت المطلوبة للترشح والتي تضمنت عدد ( 14 ) مستند اعتبرها القرار ( أوراقا رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات )

ولضمان كفاءة الممارسة واتساقها مع القواعد التنظيمية والضوابط المجتمعية المرتبطة بالتنافسية الحركية للمرشحين فقد أصدرت الهيئة القرار رقم ( 17 ) لسنة 2025 بشأن ضوابط الدعاية الانتخابية والذي تضمن تدقيق لكافة قواعد وضوابط عمليات الترويج والدعاية بداية من تحديد سقف للدعاية الانتخابية حيث تضمن القرار وضع حد أقصي للإنفاق في المقاعد الفردية قدره ( 500 ) ألف جنيه تزداد في مرحلة الإعادة بمبلغ ( 200 ) ألف جنية أما فيما يتعلق بالقائمة المخصص لها ( 13 ) مقعد فيكون الحد الأقصى ( 2,167,000 ) جنيه وفي الإعادة ( 867 ) ألف جنيه بينما بالنسبة للقائمة المخصص لها ( 37 ) مقعد فيكون الحد الأقصى ( 6,167,000 ) جنيه وفي الإعادة ( 2,467,000 ) جنيه مع وضع سقف للتبرعات المقدمة من أي شخص طبيعي مصري أو من الأحزاب المصرية ( شرط ألا يجاوز التبرع العيني والنقدي عن ( 5 ٪ ) من الحد الأقصى المصرح به للإنفاق علي الدعاية الانتخابية فيما كان من أبرز ما تضمنه القرار تحديد ( 4 ) جهات يحظر تلقي أية تبرعات منها أتت علي النحو التالي :

- شخص طبيعي أجنبي .
- شخص اعتباري مصري أو أجنبي .
- دولة أو جهة أجنبية أو منظمة دولية .
- كيان يساهم في رأسماله شخص مصري أو أجنبي طبيعي أو اعتباري أو أية جهة أجنبية أيا كان شكلها القانوني .

في المقابل تضمن القرار تحديد مجموعة من المحظورات التي يتوجب الالتزام بها خلال عمليات الدعاية تم جمعها في عدد ( 8 ) محظورات عامة أتت علي النحو التالي :

- التعرض لحرمة الحياة الخاصة للمواطنين أو للمرشحين .
- تهديد الوحدة الوطنية أو استخدام الشعارات الدينية أو الرموز التي تدعو للتمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو اللغة أو العقيدة أو تحض علي الكراهية .

**ـ استخدام المباني والمنشأت ووسائل النقل المملوكة للدولة أو لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والمؤسسات التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ودور الجمعيات والمؤسسات الأهلية .**
**ـ استخدام المرافق العامة ودور العبادة والجامعات والمدارس والمدن الجامعية وغيرها من مؤسسات التعليم العامة والخاصة .**
**ـ إنفاق الأموال العامة وأموال شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو الجمعيات والمؤسسات الأهلية .**
**ـ الكتابة بآية وسيلة علي جدران المباني الحكومية أو الخاصة .**
**ـ استخدام العنف أو التهديد باستخدامه .**
**ـ تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية زو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة .**

| تحليل نفقات الدعاية لانتخابات مجلس الشيوخ | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| م | البيان | مجلس الشيوخ 2020 القرار ( 42 ) | | مجلس الشيوخ 2025 القرار ( 17 ) | |
| | | الجولة الأولي | جولة الإعادة | الجولة الأولي | جولة الإعادة |
| 1 | النظام الفردي | 500,000 | 200,000 | 500,000 | 200,000 |
| 2 | القوائم ( 13 / 15 ) | 2,500,000 | 1,000,000 | 2,167,000 | 867,000 |
| 3 | القوائم ( 35 / 37 ) | 5,000,000 | 2,000,000 | 6,167,000 | 2,467,000 |

**علي أن الملاحظ فيما يتعلق بنفقات الدعاية والحد الأقصي للانفاق علي أنشطتها مقارنة بما تضمنته الضوابط الإجرائية لانتخابات مجلس الشيوخ 2020 كونه يكشف عن تفاوت في حجم الانفاق المخصص للمرشح ( الفرد ) باختلاف طبيعة النظام الانتخابي حيث نجد أن المرشح علي النظام الفردي في انتخابات ( 2025 ) قد خصص له مبلغ ( 500,000 ) جنيه خلال الجولة الأولي بينما نجد أن نظيره المترشح علي القائمة المخصص لها ( 13 ) مقعد قد خصص له مبلغ ( 166,692 ) جنيه وهو رقم يتقارب مع متوسط سقف الانفاق المخصص للمرشح علي القائمة المخصص لها ( 37 ) مقعد والذي تحدد بمبلغ ( 166,675 ) جنيه الأمر الذي يمكن تفهمه وتفسيره بالطبيعة التآذرية لمرشحي القوائم وكون الانفاق المخصص لدعاية كل فرد منهم ( رغم محدوديته ) إلا أنه يتضامن ويتكامل مع انفاق باقي زملائه داخل القائمة باعتبار أن التصويت يكون لصالح رمز انتخابي موحد لصالحهم جميعا .**


4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

**غير أن اللافت في حجم الانفاق الدعائي خلال انتخابات مجلس الشيوخ ( 2025 ) كان في ثبات المبالغ المخصصة لكل مرشح ( وفق طبيعة نظامه الانتخابي ) بذات الأرقام والمتوسط العام المطبق في انتخابات ذات المجلس ( 2020 ) دون أن تضع الهيئة الوطنية للانتخابات في اعتبارها حالة التضخم العام وما صاحبه من ارتفاعات متوالية في أسعار الخامات ومقابل الخدمات الدعائية بما يصعب علي العديد من المرشحين قدرتهم علي تقديم نموذج دعائي متكامل ومتنوع أو يعزز من مخاطر الالتفاف علي تلك الأرقام وتجاوزها .**

ـ متابعة العملية الانتخابية

**في خطوة تعكس أهمية متابعة ورصد أنشطة وخطوات اجراء انتخابات مجلس الشيوخ فقد خصصت الهيئة الوطنية عدد ( 8 ) قرارات إجرائية من اجمالي قرارتها التي أصدرتها لتنظيم العملية الانتخابية حتي اعلان قوائم المرشحين التمهيدية والتي بلغ مجموعها ( 19 ) قرار بنسبة ( 42 ٪ ) في سلوك يؤكد علي تجذر صيغ المتابعة وتحولها لأداة بالغة الأهمية في تعزيز قيم الشفافية والنزاهة في إدارة العمليات الانتخابية وترسيخ مصداقيتها في نظر عموم المواطنين .**

**والحقيقة أن مسارات العمل والضغط من أجل إقرار بيئة قانونية تسمح وتعزز من إجراءات وخطوات متابعة الانتخابات وتتيح لأصحابها القدرة علي التواصل مع الهيئة الوطنية للانتخابات والمساهمة في معالجة أوجه القصور أو الفجوات الطارئة التي قد تظهر خلال الممارسة وصولا لتقييم العملية الانتخابية بصورتها الشاملة وتقديم التوصيات اللازمة لتطويرها تعد أحد أبرز المكاسب التي تحققت نتيجة عمل وإصرار المجتمع المدني بحيث صار من الصعب تخيل ممكنات لاجراء أية انتخابات عامة في غيبة المنظمات غير الحكومية أو وسائل الاعلام التي تحولت لعين المواطن وأداته لتطوير المشاهدات .**

**ولضبط الدور والمهام المقصودة بمصطلح ( المتابعة ) فقد ضمنت الهيئة الوطنية للانتخابات قرارها رقم ( 22 ) لسنة 2019 النص علي أنه ( يقصد بمتابعة الانتخابات أو الاستفتاءات كافة أعمال الرصد والمشاهدة والملاحظة لجميع إجراءات تسجيل المرشحين والدعاية الانتخابية والاقتراع والفرز وإعلان النتيجة ويحظر علي المتابعين التدخل في سير العملية الانتخابية بأي شكل من الأشكال أو عرقلتها أو التأثير علي الناخبين أو الدعاية للمترشحين أو تلقي زو منح أية عطايا أو هدايا أو مساعدات أو مزايا تحت أي مسمي من أو لأي مترشح أو مؤيديه )**

وبالذهاب للقرارات التنظيمية المتعلقة بالقيد أو بتجديد القيد للمنظمات الحقوقية الراغبة في متابعة الانتخابات فنجد أن الهيئة قد أصدرت ( 4 ) قرارات لصالح عدد ( 49 ) منظمة من منظمات المجتمع المدني كان من اللافت انتشارها جغرافيا بصورة تغطي مجمل جغرافيا المشهد التنافسي والانتخابي بما يعزز من أدوات الرقابة الشعبية ويضمن كفاءة تلك المتابعة رغم بعض التحفظات والشكاوي المتعلقة بضيق المدة الزمنية المتاحة لتسجيل المتابعين وإدخال بياناتهم ووثائقهم عبر الموقع الالكتروني للهيئة والتي طالب البعض بضرورة مراجعتها وإتاحة فرص مستدامة للقيام بها لاسيما وأن الجدول الزمني لتوقيتات اجراء الانتخابات محدد وواضح في الحالة المصرية .

أما فيما يخص قيد وتجديد قيد المؤسسات الإعلامية المختلفة فقد صدرت بشأنها ( 4 ) قرارات تنظيمية باجمالي ( 238 ) وسيلة إعلامية وصحفية متنوعة في طبيعة الوسيط المستخدم للقيام بها مع ملاحظة وجود حالة من التوسع والاهتمام الدولي بتلك الانتخابات وتعزيز مساحات تواجدها في متابعة العملية الانتخابية الوطنية حيث بلغ عدد وسائل الاعلام الأجنبية التي صدرت لها موافقات بمتابعة الانتخابات ( 187 ) مؤسسة إعلامية مقابل ( 51 ) وسيلة إعلامية محلية بما يعكسه ذلك من اهتمام بالتجربة واهتمام بتفصيلاتها .

| تحليل قرارات متابعة الانتخابات | | | |
|---|---|---|---|
| م | القرار | البيان | العدد |
| 1 | رقم ( 1 ) | المنظمات والجمعيات والمؤسسات المصرية | 13 |
| 2 | رقم ( 3 ) | وكالات الأنباء الأجنبية | 31 |
| 3 | | وكالات التصوير الأجنبية | 6 |
| 4 | | هيئات وشبكات الإذاعة والتلفزيون الأجنبية | 11 |
| 5 | | قنوات التلفزيون الأجنبية | 39 |
| 6 | | الإذاعات الأجنبية | 10 |
| 7 | | الصحف الأجنبية | 53 |
| 8 | | المجلات الأجنبية | 18 |
| 9 | | المواقع الإلكترونية الأجنبية | 12 |
| 10 | | المراكز الإعلامية الأجنبية | 1 |


4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

| | | | |
|---|---|---|---|
| 11 | | شركات الخدمات الإعلامية | 5 |
| 12 | رقم ( 4 ) | المنظمات والجمعيات والمؤسسات المصرية | 18 |
| 13 | | المجالس القومية | 1 |
| 14 | رقم ( 14 ) | الجمعيات والمؤسسات المصرية | 13 |
| 15 | | المجالس القومية | 1 |
| 16 | رقم ( 15 ) | المؤسسات الصحفية | 13 |
| 17 | | وكالات الأنباء المحلية | 1 |
| 18 | | المواقع الإلكترونية | 13 |
| 19 | | القنوات المحلية | 8 |
| 20 | | الهيئة الوطنية للإعلام | 2 |
| 21 | رقم ( 18 ) | الجمعيات المصرية | 3 |
| 22 | رقم ( 19 ) | المؤسسات الصحفية | 6 |
| 23 | | المواقع الإلكترونية | 8 |
| 24 | | المراكز الصحفية للمراسلين الأجانب | 1 |

ـ تحليل أيام الترشح

**مع قرار الهيئة الوطنية للانتخابات بإعلان الجدول الزمني التفصيلي لتوقيتات ومراحل اجراء انتخابات مجلس الشيوخ 2025 كان من الطبيعي أن يترقب الجميع الموعد المحدد لفتح باب الترشح ومدته ومتطلباته المختلفة والتي أتت تفصيليا ضمن قرار الهيئة رقم ( 7 ) لسنة 2025 والذي تضمن تحديد ( 6 ) أيام لتقديم طلبات الترشح في الفترة ( 5 : 10 يوليو 2025 ) وفقا للشروط الواجب توافرها في الراغبين في خوض التنافسية مع التزام كل منهم بتقديم المستندات المطلوبة والتي بلغ عددها ( 14 ) مستند والتي كان من ضمنها إيصال إيداع قيمة التأمين الذي تحدد في التعديلات القانونية لقانون مجلس الشيوخ رقم ( 84 ) لسنة 2025 بمبلغ ( 30 ) ألف جنيه للمرشح علي النظام الفردي ومبلغ ( 39 ) ألف جنيه للقائمة المخصص لها ( 13 ) مقعد ومبلغ ( 111 ) ألف جنيه للقائمة المخصص لها ( 37 ) مقعد .**

وعلي الرغم من ارتفاع بعض الأصوات التي دافعت عن الرقم المالي للتأمين وسوقت له باعتباره ضمانة بالغة الأهمية لاثبات جدية الترشح وحماية العملية الانتخابية من المغامرين والسماسرة ومفتتي الكتل التصويتية لصالح بعض المتنافسين إلا أن غالبية القوي السياسية رأت في تلك الزيادة في قيمة التأمين الذي تضاعف من ( 3 ) ألاف جنيه في انتخابات مجلس النواب 2015 وأصبح ( 10 ) ألاف جنيه في انتخابات مجلسي ( النواب . الشيوخ ) عام 2020 حتي وصلت إلي ( 30 ) ألف جنيه في الانتخابات الحالية كونها وسيلة لاقصاء كتل مجتمعية واسعة من النشطاء الذين لا يمتلكون تلك المخصصات بل وكونها وسيلة لتقييد الحق في الترشح علي الأثرياء فقط لاسيما بالنظر للتفاوت المجحف في تحديد قيمة التأمين بحيث يطالب مرشح الفردي ( الفرد ) بدفع التأمين كاملا بينما نصيب ونصاب ( الفرد ) المرشح ضمن نظام القوائم هو ( 3 ) ألاف جنيه فقط .

ولقد انعكست تأثيرات هذه الهندسة التقييدية للمشهد سواء فيما يتعلق بطبيعة النظام الانتخابي المختلط مناصفة بين الفردي والقوائم المغلقة المطلقة أو الإصرار علي نمط لتقسيم الدوائر الفردية يجعل من كل ( محافظة ) دائرة انتخابية أو المبالغة في تحديد قيمة التأمين المالي لخوض الانتخابات علي عمليات الترشح والتنافسية لخوض تلك الانتخابات بالنظر لأعداد المتقدمين يوميا حيث شهد اليوم الأول تقدم ( 201 ) مرشح يمثلون ( 42,8 ٪ ) من جملة المتقدمين للتنافسية علي المقاعد الفردية في سلوك متوقع خاصة من جانب عدد كبير من المتنافسين الذين يرغبون في ضمان الحصول علي رقم مميز أو رمز بعينه يخشي ضياعه في حالة التزخر في تقديم الأوراق يضاف لذلك حرص مرشحي الفردي عن أحزاب ( مستقبل وطن . حماة الوطن . الجبهة الوطنية . الشعب الجمهوري ) التي ظهر وجود تنسيق وتوافق علي خوض التنافسية متأذرين لضمان الهيمنة علي كافة المقاعد المحددة للنظام دون صراع أو تنافس بينها حيث حرص هؤلاء المرشحين علي التواجد المبكر لضمان الفوز بالأرقام الأولي وبشكل متتابع في الترتيب يضمن لهم سهولة في عملية التصويت وهو ما تحقق في كافة دوائر الجمهورية رغم اعتراضات واحتجاجات بعض الأحزاب المنافسة والمستقلين من وجود عوائق وعراقيل للحيلولة بينهم وبين الحصول علي الأرقام الأولي في قوائم المترشحين والتي جري حجزها لصالح التحالف ( رباعي الأحزاب )

تحليل اتجاهات الترشح


4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

| م | اليوم | عدد المتقدمين |
|---|---|---|
| 1 | السبت 5 يوليو 2025 | 201 |
| 2 | الأحد 6 يوليو 2025 | 35 |
| 3 | الإثنين 7 يوليو 2025 | 38 |
| 4 | الثلاثاء 8 يوليو 2025 | 37 |
| 5 | الأربعاء 9 يوليو 2025 | 77 |
| 6 | الخميس 10 يوليو 2025 | 81 |
| | اجماليات الترشح | 469 |

**ومع بداية اليوم الثاني ظهر تراجع كبير وملحوظ في أعداد المترشحين الذين توقف عددهم عن ( 35 ) مرشح فقط كأقل عدد يومي للمرشحين في مجمل أيام الترشح تلاه اليوم الرابع بعدد ( 37 ) مرشح ثم اليوم الثالث بعدد ( 38 ) مرشح قبل أن يعود الرقم للارتفاع النسبي خلال اليوم الخامس الذي وصلت فيه الأرقام إلي ( 77 ) مرشح فضلا عن كونه قد شهد أول ظهور للترشح علي المقاعد المخصصة لنظام القوائم المغلقة المطلقة بقيام تحالف ( القائمة الوطنية من أجل مصر ) بتقديم قوائم مرشحيه في الدوائر ( الأربعة ) ليختتم السباق في اليوم الأخير والذي تعتمد عليه استراتيجية البعض من المرشحين الذين فشلوا في الفوز بالرقم ( الأول ) فانتظروا علهم يحصلون علي الرقم ( الأخير ) حيث تقدم في هذا اليوم ( 81 ) مرشح يمثلون ( 17,3 ٪ ) ليصل اجمالي عدد المرشحين المتقدمين للمنافسة في تلك الانتخابات إلي ( 469 ) مرشح .**

**والحقيقة أن التراجع في نسب وأعداد المشاركة التنافسية لانتخابات مجلس الشيوخ 2025 تدق ناقوس خطر حقيقي حول عزوف قطاعات واسعة من المواطنين عن المشاركة في العمليات الديمقراطية اما لافتقاد الأمل في مسارات الإصلاح المؤسسي المرتبط بالهيئات المنتخبة أو في كفاءة تلك العمليات وقدرتها علي افراز تركيبة موضوعية تعبر بشكل حقيقي وفاعل عن القوي المجتمعية الفاعلة في المشهد العام خاصة لو قارنا أرقام المرشحين بالعملية الانتخابية لمجلس الشيوخ 2020 والتي شهدت مستوي للتفاعل يقارب ( ضعف ) الأرقام المسجلة خلال التنافسية القائمة حيث بلغ اجمالي عدد المترشحين خلالها ( 912 ) مرشح خلال ( 8 ) أيام للتقديم كان أعلاها في اليوم الأول بعدد ( 234 ) مرشح ثم اليوم**

**الأخير بعدد ( 178 ) مرشح وهو ما يتجاوز الضعف أيضا لليوم الأخير من الانتخابات الحالية مع الوضع في الاعتبار وجود زيادة قدرها ( يومان ) خلال فترة الترشح لانتخابات 2020 حيث بلغت مدة فتح باب الترشح ( 8 ) أيام بينما في الانتخابات الحالية فقد اقتصرت علي ( 6 ) أيام فقط ورغم ذلك كان الاقبال والعدد أكبر وأكثر تنوعا علي كافة الأصعدة والمستويات .**

| تحليل اتجاهات الترشح في انتخابات مجلس الشيوخ | | | |
|---|---|---|---|
| م | أيام الترشح | أعداد المرشحين | |
| | | انتخابات 2020 | انتخابات 2025 |
| 1 | اليوم الأول | 234 | 201 |
| 2 | اليوم الثاني | 89 | 35 |
| 3 | اليوم الثالث | 59 | 38 |
| 4 | اليوم الرابع | 87 | 37 |
| 5 | اليوم الخامس | 100 | 77 |
| 6 | اليوم السادس | 113 | 81 |
| 7 | اليوم السابع | 52 | |
| 8 | اليوم الثامن | 178 | |
| | إجماليات الترشح | 912 | 469 |

**بل وحتي علي مستوي التنافسية المباشرة للمقعد النيابي نجد أن المتوسط الموجود في الانتخابات الانتخابات الحالية يتوقف عند ( 4,69 ) مرشح لكل مقعد وهو أقل معدل للتنافسية علي المقعد تشهده الانتخابات العامة في مصر خاصة لو قارناه بالانتخابات السابقة التي كانت التنافسية فيها بمتوسط ( 9,12 ) مرشح لكل مقعد أو حتي بالنظر لمجلس النواب باعتباره غرفة التشريع الرئيسية حيث بلغ متوسط التنافسية في انتخابات 2020 عدد ( 13,95 ) مرشح لكل مقعد الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة وإدخال تطويرات جذرية علي المشهد السياسي وتركيبة النخبة لاسيما ونحن علي أعتاب عملية تنافسية يفترض أنها الأكثر تنافسية وتنوع والمتعلقة بإعادة انتخاب مجلس النواب خلال الفترة ( سبتمبر : ديسمبر ) 2025 .**

- تحليلات عامة للترشيحات

تمثل التركيبة التنافسية للمرشحين في انتخابات مجلس الشيوخ عنصر بالغ الأهمية في تقديم قراءة موضوعية للتوجهات المجتمعية العامة وقياس نسب التغيرات الاجتماعية والسياسية التي يعيشها المجتمع وتؤثر في تقييماته للمجال العام ومدي التطور الذي يشهده أو القصور الذي يعاني منه بحيث يصبح تحليل عناصر واتجاهات المرشحين أحد الأدوات الهامة في التعرف علي العملية الانتخابية وتوقع اتجاهاتها .

فتظهر الأرقام المعلنة لأعداد المرشحين قبل فحص الطلبات تفوق بالغ عدديا لانتخابات 2020 التي شهدت ارتفاع واضح في اجمالي عدد المتقدمين للترشح بلغ ( 912 ) مرشح محتمل عن انتخابات 2025 التي شهدت ( 469 ) مرشح محتمل في تراجع نسبته العامة تصل إلي ( 94,5 ٪ ) وهو ما يمكن النظر له كسلوك يعزز من التقييمات التي تحذر من تراجع نسب الاقبال والاهتمام بأداءات وتأثير المجالس النيابية علي السياسات العامة وعدم إحساس المواطنين بقيمتها أو جدوي وجودها خاصة وأن التفاوت العددي سيستمر مع اعلان القوائم التمهيدية للمرشحين والتي بلغت ( 787 ) مرشح خلال انتخابات ( مجلس الشيوخ 2020 ) بعد قيام لجان الفحص باستبعاد طلبات الترشح لعدد ( 150 ) مرشح محتمل مقارنة بانتخابات ( مجلس الشيوخ 2025 ) التي شهدت اعلان القوائم التمهيدية للمرشحين والتي بلغت ( 429 ) مرشح بعد قيام لجان الفحص باستبعاد طلبات الترشح لعدد ( 40 ) مرشح محتمل وذلك قبل مرحلة الطعون والإعلان عن القوائم النهائية للمرشحين .

أما علي مستوي التوجهات السياسية فنجد أن الانتخابات الحالية قد شهدت تغير ثوري واضح في توجهات المرشحين وخلفياتهم السياسية وفق ما يمكن رصده بتحليل القوائم التمهيدية لبيانات المرشحين المعلنة من قبل لجان فحص الطلبات والبت فيها والتي حددت العدد الإجمالي للمرشحين الذين تنطبق عليهم الشروط بعدد ( 429 ) مرشح بينهم ( 241 ) مرشح حزبي بنسبة ( 56,2 ٪ ) مقابل ( 188 ) مرشح مستقل بنسبة ( 43,8 ٪ ) بما يظهر تحول واضح في اقبال الراغبين علي خوض التنافسية للتقدم تحت رايات حزبية مقابل تقلص ومحدودية بالغة في أعداد المستقلين .

وبمقارنة الأرقام المعلنة للاتجاهات السياسية للمرشحين بمثيلتها في انتخابات ( مجلس الشيوخ 2020 ) نجد أن هناك تقارب في الأرقام المتعلقة بالترشيحات الحزبية والتي بلغت وقتها ( 276 ) مرشح ينتمون لعدد ( 24 ) حزب سياسي مقابل عدد ( 241 ) مرشح حزبي ينتمون لعدد ( 33 ) حزب سياسي في انتخابات ( مجلس الشيوخ 2025 )

**إلا أنه في المقابل يظهر تفاوت واضح في أعداد المرشحين المستقلين والذين بلغ عددهم الإجمالي ( 511 ) مرشح في ( 2020 ) مقابل ( 188 ) مرشح في ( 2025 ) بتراجع قدره ( 323 ) مرشح رغم الزيادات الطبيعية في أعداد السكان والناخبين والتي كان من المتوقع والطبيعي أن يصحبها زيادات مماثلة لأعداد المرشحين بعكس الواقع الذي يظهر تراجعات حادة وواضحة علي المستوي الرقمي والنسبي الأمر الذي يمكن أن نرجعه لطبيعة النظام الانتخابي القائم علي تقسيمات إدارية بالغة الاتساع للدوائر فضلا عن هيمنة مرشحي الأحزاب للمقاعد الفردية علي اتجاهات الفوز خلال الانتخابات السابقة التي شهدت فوز ( 94 ) مرشح حزبي بمقاعد عن النظام الفردي مقابل ( 6 ) مستقلين فقط وهو ما جعل البعض يعزف عن خوض تنافسية تتبدي نتائجها وكأنها شبه محسومة نظريا .**

| تحليل اتجاهات الترشح في انتخابات مجلس الشيوخ | | | |
|---|---|---|---|
| م | المرشحون | أعداد المرشحين | |
| | | انتخابات 2020 | انتخابات 2025 |
| 1 | **الحزبيون** | **276** | **241** |
| 2 | **المستقلون** | **511** | **188** |
| | إجماليات الترشح | **787** | **429** |

ـ التحليلات الجغرافية لاتجاهات الترشح

**حرصت الجمعية التأسيسية عند صياغة مشروع الدستور المعدل 2014 علي أن تتعامل مع قضية الجغرافيا باعتبارها أحد المحددات العامة والرئيسية لصياغة النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر والمقاعد المخصصة لكل منها بحيث أصبحت الدوائر ومكوناتها السكانية هي أحد المعايير الرئيسية والمرجعية التي يجري بناء عليها قياس مدي دستورية وعدالة الهندسة الانتخابية العامة للدوائر وفق ما تضمنته المادة ( 102 ) من الدستور والتي تضمنت أنه ( ويُبين القانون شروط الترشح الأخرى ونظام الانتخاب وتقسيم الدوائر الانتخابية بما يُراعى التمثيل العادل للسكان والمحافظات )**

**وبالذهاب لاتجاهات الترشح الانتخابي وفق النسق العام للتقسيم الجغرافي نجد أن اجمالي عدد المتقدمين للترشح الذين أقرتهم لجان الفحص بمجموع ( 429 ) مرشح قد توزعوا علي مختلف الدوائر الانتخابية دون استثناء وبمتوسط عام ( 15,89 ) مرشح لكل دائرة منها في نسق متوسط للإقبال العام**

خصوصا لو قارناه بانتخابات 2020 التي كان المتوسط العام ( 29,15 ) مرشح لكل دائرة انتخابية منها حيث كان من الملاحظ هذه المرة أن هناك ( 11 ) محافظة فقط هي التي تجاوز مجموع مرشحو كل منها هذا المتوسط مقابل ( 16 ) محافظة أتت أقل من المتوسط العام السابق كان من اللافت أن من بينها عدد من المحافظات الرئيسية كثيفة السكان والمقاعد والتي تعزز تجاربها في الانتخابات العامة السابقة من توقعات ارتفاع نسب المشاركة التنافسية بها .

وبشكل تفصيلي فقد أتت محافظة ( القاهرة ) كأكثر المحافظات من حيث أعداد المترشحين بإجمالي ( 60 ) مرشح يمثلون ( 13,98 ٪ ) من اجمالي المرشحين علي مستوي الجمهورية في سلوك يتناسب مع طبيعة المحافظة باعتبارها عاصمة البلاد ومقر الحكم المركزي فضلا عن حجم سكانها الكبير والذي انعكس في تخصيص العدد الأكبر من مقاعد النظام الفردي لصالحها بمجموع ( 10 ) مقاعد حيث تلاها في الترتيب محافظة ( سوهاج ) بإجمالي ( 29 ) مرشح رغم كونها تأتي في المركز ( التاسع ) من حيث المتوسط العام لإجمالي عدد ( السكان والناخبين ) بما يعكس درجه من الاهتمام والرغبة في التنافس تبعتها محافظتي ( الجيزة . البحيرة ) بإجمالي ( 28 ) مرشح لكل محافظة ثم محافظتي ( الشرقية . قنا ) بإجمالي ( 24 ) مرشح لكل محافظة في سلوك يعكس ارتفاع مستويات التنافسية والتزاحم للمحافظات ذات الطابع العشائري والقبلي .

في المقابل أتت محافظتي ( بورسعيد . جنوب سيناء ) كأقل المحافظات في أعداد المرشحين بإجمالي ( مرشحين اثنين ) بكل دائرة منهما حيث كان من اللافت أن محافظة ( بورسعيد ) هي المحافظة الوحيدة التي غاب المستقلون عن الترشح فيها ليقتصر التنافس علي ممثلي حزبي ( مستقبل وطن . الوعي ) بينما في محافظة ( جنوب سيناء ) فقد اقتصر التنافس علي مرشحين يمثلان ( مستقل . حماة الوطن ) مع غياب مطلق وشامل لباقي القوي السياسية بها أتت بعدهما محافظة مرسي مطروح بعدد ( 3 ) مرشحين ثم البحر الأحمر ( 5 ) وشمال سيناء ( 7 ) في سلوك يؤشر لمحدودية واضحة في الاقبال علي الترشح بالنسبة لمواطني المحافظات الحدودية .

وهو أمر يمكن أن نرجعه لمحدودية عدد السكان داخل تلك المحافظات وبالتالي قلة عدد المقاعد المخصصة لكل منها وفي ذات الوقت يمكن أن تتم قراءته باعتبار أن الطابع العشائري والقبلي يفرض سطوته علي تلك المجتمعات بما يجعل من الصعب قيام البعض بمغامرة خوض الانتخابات العامة دون تنسيق مسبق حولها وهي ظاهرة جديرة بالبحث والدراسة والتحليل المتعمق .

| تحليل اتجاهات الترشح ( المرشحون ) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أعلي المحافظات | | | أقل المحافظات | | |
| م | المحافظة | المرشحون | م | المحافظة | المرشحون |
| 1 | القاهرة | 60 | 1 | بورسعيد | 2 |
| 2 | سوهاج | 29 | 2 | جنوب سيناء | 2 |
| 3 | الجيزة | 28 | 3 | مرسي مطروح | 3 |
| 4 | البحيرة | 28 | 4 | البحر الأحمر | 5 |
| 5 | الشرقية | 24 | 5 | شمال سيناء | 7 |
| 6 | قنا | 24 | | | |

**في المقابل عكست مستويات التنافسية القائمة علي حساب عدد التنافسين لكل مقعد انتخابي داخل الدائرة أرقاما أكثر وضوحا ودلالة علي صعوبة المشهد الانتخابي وتنوع مساحات الصراع المعزز للفوز داخله خاصة وأن أعداد المرشحين في كل دائرة قد لا تكشف عن حجم التنافس الحقيقي وصراع الفوز داخلها باعتبار أن العدد المتنافس سيكون مرتبط بمجموع المقاعد المخصص لها من منطلق أنه كلما زاد عدد المقاعد المخصص للدائرة كلما قلت التنافسية داخلها بعكس تنافسيات الصراع المرتبطة بالمقعد الواحد والتي تتعامل مع كل مقعد باعتباره تحديا صعبا يواجه الراغبين في الفوز به .**

**في ضوء القاعدة السابقة فقد أتت محافظة ( الإسماعيلية ) باعتبارها الأصعب بين كافة الدوائر الانتخابية حيث تتقلص نسب الفوز لكل مرشح داخلها حتي ( 8,33 ٪ ) وهو أمر طبيعي ومتوقع بالنظر لوجود ( 12 ) مرشح يتنافسون جميعا للفوز بمقعد ( واحد ) مخصص للدائرة بما يجعل من المستحيل عليهم عقد تحالفات أو اتفاقات سرية تدعم فوز أيهم به وهو أمر يتكرر مع محافظة ( السويس ) التي حلت في المركز الثاني مع وجود ( 9 ) متنافسين علي مقعد ( واحد ) وأيضا محافظة ( الوادي الجديد ) التي يتنافس بها ( 8 ) مرشحين علي مقعد ( واحد ) لتأتي بعدهم محافظة ( قنا ) والتي تعد المحافظة الوحيدة بين المحافظات الأعلى في عدد المرشحين التي تظهر ضمن الأشرس علي مستوي التنافسية بمتوسط تنافسية عام قدره ( 12,5 ٪ ) لكل مقعد انتخابي بالنظر لعدد المقاعد المخصص لها والذي يبلغ ( 3 ) مقاعد يتنافس عليها ( 24 ) مرشح بمتوسط ( 8 ) مرشحين لكل مقعد .**

والحقيقة أن عمليات تحليل التنافسية تظهر أنه كلما قل عدد المقاعد المخصص لكل دائرة ( محافظة ) كلما زادت مستويات التنافسية والصراع بين المرشحين الذين يجدون أنفسهم في مواجهة بالغة العنف والشراسة التي يصعب معها الذهاب لتنسيقات أو تحالفات تخفف من حدة الصراع أو تساهم في تيسير الفوز بالمقعد وهي معضلة تعود بنا ثانية لطبيعة وتأثيرات النظام الانتخابي المتبع في الحالة المصرية وما يخصصه للتركيبة النيابية في كل مجلس .

في الناحية الأخرى ظهرت محافظتي ( بورسعيد . جنوب سيناء . الفيوم ) باعتبارهم الأقل في نسب التنافسية التي وصلت الي ( 50 ٪ ) لكل مرشح بالنظر لاقتصار أعداد المرشحين في محافظتي ( بورسعيد . جنوب سيناء ) علي مرشحين ( اثنين ) فقط يتنافسان للفوز بمقعد ( وحيد ) وهو ذات المتوسط الذي نراه في محافظة ( الفيوم ) التي استفادت من تخصيص ( 4 ) مقاعد لصالحها في النظام الفردي مع محدودية متكررة من جانبها في أعداد المرشحين خلال الانتخابات العامة السابقة .

كما كان من اللافت وجود محافظات مثل ( القليوبية . المنيا ) ضمن المحافظات محدودة التنافسية بالنظر لحجم المقاعد المخصص لكلا منهما والذي يبلغ ( 5 ) مقاعد فضلا عن متوسطاتها السكانية المرتفعة ونسب الوعي والحراك السياسي الواضح بهما حيث نجد أن أعداد المرشحين بهما قد أتت محدودة بشكل كبير فبلغت ( 13 ) مرشح في الأولي وعدد ( 14 ) مرشح في الثانية أي أقل من ( 3 ) متنافسين علي كل مقعد مع مساحات ممتدة للتحالفات والتنسيق للهيمنة عليها .

| تحليل اتجاهات التنافسية بين المحافظات ( من الأعلي إلي الأقل ) | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأعلى تنافسية | | | | | الأقل تنافسية | | | | |
| م | المحافظة | المقاعد | المرشحون | التنافسية | م | المحافظة | المقاعد | المرشحون | التنافسية |
| 1 | الإسماعيلية | 1 | 12 | ٪ 8,33 | 1 | بورسعيد | 1 | 2 | ٪ 50 |
| 2 | السويس | 1 | 9 | ٪ 11,11 | 2 | جنوب سيناء | 1 | 2 | ٪ 50 |
| 3 | الوادي الجديد | 1 | 8 | ٪ 12,5 | 3 | الفيوم | 4 | 8 | ٪ 50 |
| 4 | قنا | 3 | 24 | ٪ 12,5 | 4 | القليوبية | 5 | 13 | ٪ 38,46 |
| 5 | شمال سيناء | 1 | 7 | ٪ 14,28 | 5 | كفر الشيخ | 3 | 8 | ٪ 37,5 |
| 6 | دمياط | 2 | 14 | ٪ 14,28 | 6 | المنيا | 5 | 14 | ٪ 35,71 |


4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

وحتي تصبح قراءة الصورة العامة مكتملة فقد كان من الطبيعي أن نذهب لتحليل توجهات القوي السياسية وتواجدها داخل المحافظات المختلفة ومدي قدرة تلك القوي علي تقديم متنافسين داخل كل منها في اطار الانتشار الجغرافي والسياسي الواجب لضمان كفاءة تحليل المشهد والقدرة علي التأثير في معطياته المختلفة والمتنوعة مع التعرف علي المجتمعات المحلية ورسم خارطة باحتياجاتها ومتطلبات تعزيز وتطوير برامج التنمية بها .

وبمراجعة نسب الاقبال السياسي علي خوض التنافسيات الجغرافية نجد أن محافظة ( القاهرة ) تأتي في مقدمة المحافظات التي سعت الأحزاب لتقديم مرشحين للمنافسة علي المقاعد المخصصة للنظام الفردي بها بعدد ( 17 ) حزب سياسي في سلوك يمكن فهم أسبابه بالنظر لكونها الأكبر من حيث عدد المقاعد المتاحة للتنافس فضلا عن اعتبارات المركزية وطبيعتها كعاصمة للبلاد يتركز فيها معظم الساسة وكافة المقرات المركزية للقوي الحزبية والسياسية وهو ما نراه بصورة أخري عندما نجد أن محافظة ( الجيزة ) هي التالي لها في الترتيب بإجمالي ( 13 ) حزب سياسي سواء باعتبارها صاحبة النصيب الأكبر بعد القاهرة في عدد المقاعد أو لكونها تأتي كجزء مكمل ورئيسي لإقليم العاصمة .

وعلي الرغم من وجود احداهما بالدلتا والثانية بجنوب الصعيد فقد تساوت محافظتي ( قنا . الغربية ) ومحافظتي ( سوهاج . الإسكندرية ) في أعداد الأحزاب التي تقدمت بمرشحين يتنافسون للفوز بمقاعدها في المجلس النيابي سواء بعدد ( 10 ) أحزاب للمجموعة الأولي أو ( 9 ) أحزاب للمجموعة الثانية بما يعكس تواجد نسبي مقبول للقوي السياسية داخل تلك المحافظات اذا تم قياسه نسبة لعدد الأحزاب المشاركة في غمار تلك التنافسية والتي تبلغ ( 33 ) حزب سياسي .

في المقابل فقد أتت محافظتي ( جنوب سيناء . مرسي مطروح ) باعتبارهما الأقل في عدد الأحزاب المشاركة في التنافسية للفوز بالمقعد المخصص لكل محافظة منهما حيث تواجد حزب ( واحد ) بكل محافظة مع اختلاف هذا الحزب من ( مستقبل وطن ) في الأولي إلي ( حماة الوطن ) في الثانية وهو سلوك يمكن لنا أن نتفهمه عند قراءة مواقف القوي الحزبية الرئيسية التي نسقت مواقفها بما يمنعها من مواجهة بعضها البعض الا أنه في المقابل يضع الكثير من علامات الاستفهام بالنسبة للأحزاب والقوي التي تعلن عن نفسها كبديل أو كمعارضة للنظام والتي عجزت عن تقديم ممثلين عنها في تلك المحافظتين وفي غيرهما أيضا وفق ما أظهره تحليل التنافسية الجهوية ذات الطابع الحزبي .

تحليل اتجاهات الترشح ( الأحزاب )

| أعلي المحافظات | | | أقل المحافظات | | |
|---|---|---|---|---|---|
| م | المحافظة | الأحزاب | م | المحافظة | الأحزاب |
| 1 | القاهرة | 17 | 1 | جنوب سيناء | 1 |
| 2 | الجيزة | 13 | 2 | مرسي مطروح | 1 |
| 3 | قنا | 10 | 3 | بورسعيد | 2 |
| 4 | الغربية | 10 | 4 | كفر الشيخ | 2 |
| 5 | سوهاج | 9 | 5 | شمال سيناء | 2 |
| 6 | الإسكندرية | 9 | | | |

ـ التحليلات السياسية لاتجاهات الترشح

**تمثل الأحزاب والقوي السياسية المكون الرئيسي لتركيبة نظام الحكم في البلاد بما يستدعيه ذلك من تقوية ودعم لأدوارها كعناصر مؤثرة وفاعلة في رسم المشهد العام وطرح بدائل للسياسات المطبقة أو استغلال مساحات التنافسية ذات الطابع النيابي لإزاحة القوي المهيمنة والحلول محلها في تشكيل السلطة وفق ما تضمنته المادة رقم ( 5 ) من دستور 2014 والتي نصت علي أنه ( يقوم النظام السياسي على أساس التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات والتوازن بينها وتلازم المسئولية مع السلطة واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه المبين في الدستور )**

**لذا تمثل قراءة الاتجاهات السياسية والحزبية للمرشحين مدخلا بالغ الأهمية لتقييم المشهد العام وتحديد توجهاته ومدي قدرته علي تحقيق نقلة نوعية واضحة في مسارات الحراك المؤسسي والديمقراطي القائم علي تنوع القوي والبرامج الحزبية والسياسية المطروحة مقبل المتنافسين وتياراتهم الفكرية المختلفة .**

**فبالعودة لترشيحات مجلس الشيوخ 2025 نجد أن المستقلين قد تراجعوا بشكل واضح في تركيبة المشهد التنافسي بمجموع ( 188 ) مرشح يمثلون ( 43,8 ٪ ) من اجمالي المرشحين البالغ عددهم ( 429 ) مرشح في سلوك يمكن تفهم أسبابه وفق ما سبق رصده وتحليله من معطيات عامة مع الوضع في الاعتبار الانتشار الواسع للمرشحين المستقلين والذين انتشروا في عدد ( 26 ) دائرة انتخابية حيث كانت محافظة ( بورسعيد ) هي الوحيدة التي لم يتقدم بها أي مستقل للمنافسة .**

**في المقابل ترشح عن الأحزاب السياسية ( 241 ) مرشح بنسبة ( 56,2 ٪ ) مع تغطية لكامل دوائر المجلس في سلوك يتكامل مع التطور العددي والتواجد القوي لممثلي الأحزاب في المجالس النيابية بعد**

عقود من الهيمنة وسيطرة المستقلين علي المشهد العام ساعد في ذلك حالة الاقبال الحزبي علي المشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ والتي يشارك فيها ( 33 ) حزبا سياسيا بزيادة قدرها ( 11 ) حزب سياسي عن انتخابات 2020 التي توقف مشاركة الأحزاب فيها عند ( 24 ) حزبا سياسيا فقط .

وبتحليل القوي الحزبية المشاركة في تلك الانتخابات علي المقاعد الفردية نجد أنها قد توزعت بين ( 3 ) قطاعات نوعية رئيسية أتت علي النحو التالي :

أولا : أحزاب تشارك في انتخابات 2025 ولم تشارك في انتخابات 2020 : وقد بلغ عددها ( 15 ) حزبا سياسيا ( العدل ـ مصر الحديثة ـ إرادة جيل ـ الجبهة الوطنية ـ السلام الديمقراطي ـ الشعب الديمقراطي ـ الأحرار الاشتراكيين ـ المصريين الأحرار ـ الوعي ـ الاتحادي الديمقراطي ـ الإصلاح والتنمية ـ المستقلين الجدد ـ مصر أكتوبر ـ العربي الناصري ) وتشارك تلك الأحزاب في الانتخابات الحالية بعدد ( 81 ) مرشح .

ثانيا : أحزاب شاركت في انتخابات 2020 وانتخابات 2025 : وقد بلغ عددها ( 18 ) حزبا سياسيا ( مستقبل وطن ـ الشعب الجمهوري ـ حماة الوطن ـ الوفد ـ النور ـ الإصلاح والنهضة ـ الجيل الديمقراطي ـ مصر القومي ـ مصر بلدي ـ أبناء مصر ـ حقوق الانسان والمواطنة ـ المؤتمر ـ الديمقراطي الاجتماعي ـ مصر المستقبل ـ صوت الشعب ـ الاتحاد ـ المصريين ـ الريادة ) حيث قدمت تلك الأحزاب ( 247 ) مرشح في انتخابات مجلس الشيوخ 2020 وعدد ( 161 ) مرشح في انتخابات مجلس الشيوخ 2025 )

ثالثا : أحزاب شاركت في انتخابات 2020 ولم تشارك في انتخابات 2025 : وقد بلغ عددها ( 6 ) أحزاب سياسية ( التجمع ـ الحركة الوطنية ـ الغد ـ الأحرار الدستوريين ـ التحرير المصري ـ العربي للعدل والمساواة ) حيث قدمت تلك الأحزاب وقتها ( 31 ) مرشح .

ولتحليلات أكثر دقة فيما يتعلق باتجاهات الترشح نجد أن حزب ( مستقبل وطن ) قد أتي في صدارة الترشيحات الحزبية بعدد ( 60 ) مرشح يمثلون ( 13,98 ٪ ) من اجمالي المرشحين لانتخابات مجلس الشيوخ في سلوك يعزز به مكانته كقوة مهيمنة علي المشهد الانتخابي رغم تراجع أعداد مرشحيه علي المقاعد الفردية والتي بلغت ( 92 ) مرشح في انتخابات 2020 بما قد يشير لتراجع نسبته العامة داخل مجلس الشيوخ حيث أتي بعده وبفارق واضح حزب ( حماة الوطن ) بعدد ( 25 ) مرشح مع وجود تقلص مشابه في عدد مرشحيه عن انتخابات 2020 التي تقدم فيها بعدد ( 55 ) مرشح .

في المقابل مثلت أرقام المرشحين التي تقدم بها حزبي ( العدل . المؤتمر ) مفاجأة كبيرة مع حلولهما في المركزين الثالث والرابع في أعداد المترشحين بأرقام ( 19 . 14 ) علي التوالي في سلوك يعزز من مكانتهما وجدية تنافسهما الانتخابي خاصة بالنظر لمساحات انتشار هؤلاء المرشحين وطبيعة الدوائر التي يخوضون التنافسية عنها ليتساوي بعدهما حزبي ( مصر الحديثة . إرادة جيل ) بعدد ( 12 ) مرشح لكل


4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

حزب وهو تطور بالغ الأهمية في كفاءة وقدرة تلك الأحزاب علي التنافسية رغم كونهما لم يشاركا خلال الانتخابات السابقة في التنافس علي المقاعد الفردية وهي صفة يشاركهما حزب ( العدل ) فيها .

أما أقل الأحزاب تقديما للمرشحين في الانتخابات الحالية فقد تساوي فيها ( 8 ) أحزاب سياسية قدم كل منهم مرشحا ( وحيدا ) فقط خلال تلك الانتخابات ليبقي لهم شرف المشاركة المحدودة كبديل عن المقاطعة أو الغياب العام عن المشهد وتفاعلاته المختلفة .

علي أنه يبقي من الهام والضروري مراجعة الموقف تجاه القوي الغائبة عن المشاركة في الانتخابات العامة والتي يصعب تخيل استمرارية وجودها وعملها أو مطالبتها بالتمثيل والمشاركة في المناسبات الوطنية رغم فشلها المتكرر في تقديم منافسين للوصول للمجالس النيابية والمزاحمة علي السلطة والتي هي أساس نشأتهم خاصة مع مراجعة عدد القوي الحزبية الموجودة في المشهد المصري والتي تتراوح بين ( 87 ) وبين ( 104 ) حزبا سياسيا بمعني أن هناك غياب وتقاعس لقوي حزبية عن المشاركة في الانتخابات تتروح بين ( 54 : 71 ) حزبا سياسيا .

| تحليل اتجاهات الترشح ( المرشحون ) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أعلي الأحزاب | | | أقل الأحزاب | | |
| م | الحزب | المرشحون | م | الحزب | المرشحون |
| 1 | مستقبل وطن | 60 | 1 | مصر المستقبل | 1 |
| 2 | حماة الوطن | 25 | 2 | مصر أكتوبر | 1 |
| 3 | العدل | 19 | 3 | العربي الناصري | 1 |
| 4 | المؤتمر | 14 | 4 | المحافظين | 1 |
| 5 | مصر الحديثة | 12 | 5 | المصريين | 1 |
| 6 | إرادة جيل | 12 | 6 | الاتحادي الديمقراطي | 1 |
| | | | 7 | السلام الديمقراطي | 1 |
| | | | 8 | صوت الشعب | 1 |

وبالذهاب لانتشار الترشيحات الحزبية علي مستوي المحافظات نجد أن حزب ( حماة الوطن ) رغم محدودية مرشحيه قد استطاع أن ينتزع المركز الأول في ترتيب القوي الحزبية بتواجده في ( 22 ) محافظة منهم ( 6 ) محافظات استطاع تصدر قوائم المرشحين بها ( الوادي الجديد . البحر الأحمر .

السويس .الإسماعيلية .شمال سيناء .مرسي مطروح ) تبعه حزب ( مستقبل وطن ) الذي انتشر مرشحوه في عدد ( 21 ) محافظة استطاع السيطرة علي الأرقام الأولي في ترتيب المرشحين بها جميعا مع غيابه ( المتعمد ) عن التنافسية في المحافظات ( الستة ) التي تصدرها حماة الوطن فيما استمر حزب ( العدل ) محافظا علي ترتيبه في المركز ( الثالث ) بانتشار مرشحيه في عدد ( 11 ) محافظة تلاه حزب ( الجبهة الوطنية ) الذي توقع البعض أن يكون مفاجأة الانتخابات العامة في 2025 إلا أنه اكتفي بالتواجد في ( 10 ) محافظات فقط وبمرشح ( وحيد ) في كل محافظة مع غيابه التام عن ( 17 ) محافظة أخري .

والحقيقة أن المدقق للمشهد الانتخابي والتنافسي الحالي سيكتشف بكل سهولة أن هناك تنسيق وتحالف واضح بين ( 4 ) أحزاب رئيسية ( مستقبل وطن . حماة الوطن . الجبهة الوطنية . الشعب الجمهوري ) لخوض التنافسية علي المقاعد الفردية بقوائم مرشحين مشتركة وان اختلفت حصص كل منهم فيها حيث تقدم مستقبل وطن بعدد ( 60 ) مرشح ثم حماة الوطن ( 25 ) ثم الجبهة الوطنية ( 10 ) ثم الشعب الجمهوري ( 5 ) ليصبح مجموع مرشحيهم هو ( 100 ) مرشح في رقم يعادل اجمالي عدد المقاعد المخصصة للنظام الفردي دون صراع أو تنافس بينها قد تستغله القوي المنافسة للفوز ببعض تلك المقاعد في سلوك يصعب من المعركة علي بقية الأحزاب والمستقلين الذين يجب عليهم إيجاد صيغ مشتركة للتحالف والتأذر لضمان عدم الخروج من المشهد صفر اليدين .

| تحليل اتجاهات الترشح ( المحافظات ) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| أعلي المحافظات | | | أقل المحافظات | | |
| م | الحزب | المحافظات | م | الحزب | الأحزاب |
| 1 | حماة الوطن | 22 | 1 | الإصلاح والنهضة | 1 |
| 2 | مستقبل وطن | 21 | 2 | مصر المستقبل | 1 |
| 3 | العدل | 11 | 3 | مصر أكتوبر | 1 |
| 4 | الجبهة الوطنية | 10 | 4 | العربي الناصري | 1 |
| 5 | المؤتمر | 9 | 5 | المحافظين | 1 |
| 6 | مصر الحديثة | 9 | 6 | المصريين | 1 |
| | | | 7 | الاتحادي الديمقراطي | 1 |
| | | | 8 | السلام الديمقراطي | 1 |



4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988

| | | | |
|---|---|---|---|
| | 9 | صوت الشعب | 1 |

ـ تحليل الترشح علي نظام القوائم

**علي الرغم من اختلاف طبيعة التركيبة البرلمانية لمجلس الشيوخ عن التركيبة ذات الطابع الهندسي محدد التكوينات الجزئية في مجلس النواب من حيث عدم سريان النصوص الدستورية للمواد ( 243 . 244 ) فيما يتعلق بتمثيل بعض الفئات وجوبيا في تشكيل المجلس ( المسيحيون . العمال والفلاحين . الشباب . ذوو الإعاقة . المصريون بالخارج ) واقتصار معامل التمثيل الإيجابي علي ( النساء ) وفقا لنص المادة ( 11 ) من الدستور وليس نص المادة ( 102 ) إلا أن المشرع القانوني أصر . لأسباب غير معلنة . علي الذهاب للنظام المختلط الذي يجمع بين الفردي وبين القوائم المغلقة المطلقة رغم حجم الانتقادات الهائل لهذا النظام وتأثيراته علي شكل ومخرجات التركيبة البرلمانية بحيث أصبح مجلس الشيوخ يتكون علي النحو التالي :**

- **عدد ( 100 ) مقعد للنظام الفردي .**
- **عدد ( 100 ) مقعد لنظام القوائم المغلقة المطلقة .**
- **عدد ( 100 ) مقعد للتعيين من قبل رئيس الجمهورية .**

**وفيما يتعلق بالمقاعد المخصصة لنظام القوائم المغلقة المطلقة فقد نص قانون مجلس الشيوخ المعدل بالقانون رقم ( 84 ) لسنة 2025 علي أن تقسم الدولة إلي ( 4 ) دوائر انتخابية علي النحو التالي :**

- **الدائرة الأولي : بعدد ( 6 ) محافظات ويخصص لها ( 37 ) مقعد .**
- **الدائرة الثانية : بعدد ( 11 ) محافظة ويخصص لها ( 37 ) مقعد .**
- **الدائرة الثالثة : بعدد ( 8 ) محافظات ويخصص لها ( 13 ) مقعد**
- **الدائرة الرابعة : بعدد ( 3 ) محافظات ويخصص لها ( 13 ) مقعد .**

**وبالذهاب لتطبيق هذا التقسيم الهندسي والوفاء باشتراطاته تبدي أن هناك صعوبة ترقي لدرجة الاستحالة للتقدم للمنافسة علي تلك المقاعد المخصصة للنظام الا عبر قائمة تحالفية تضم عدد من الأحزاب والقوي التي تتوافق حول المشاركة فيها وهو ما فعلته مجموعة الأحزاب التي توافقت لتطلق علي قائمتها اسم ( القائمة الوطنية من أجل مصر ) والتي نجت في التقدم للمنافسة في انتخابات 2020 أمام بعض قائمة منافسة في عدد ( 3 ) دوائر فقط بينما في انتخابات 2025 فقد تقدمت للترشح دون منافس أمامها لتصبح مطالبة بالحصول علي نسبة ( 5 ٪ ) من اجمالي أصوات الناخبين لإعلان فوزها وفقا للمادة ( 25 ) من قانون مجلس الشيوخ رقم ( 141 ) لسنة 2020 .**

وبالرغم من الجدل الكبير وصراع تحديد النسب والأعداد المخصص لصالح كل حزب في تشكيل القائمة وما صاحبه من مفاجأت وتداعيات مازالت مستمرة حتي اللحظة الا أن القائمة التي جري تقديمها مكونة من ( 12 ) حزبا سياسيا قد شهدت استمرار ( 9 ) قوي حزبية ( مستقبل وطن . حماة الوطن . الشعب الجمهوري . الديمقراطي الاجتماعي . الإصلاح والتنمية . المؤتمر . التجمع . الوفد . الحرية ) مع انضمام ( 3 ) قوي حزبية جديدة ( الجبهة الوطنية . العدل . إرادة جيل ) وخروج ( حزبين ) منها ( مصر الحديثة . الحركة الوطنية )

والملاحظ في تلك القائمة أنها قد شهدت استمرار ظاهرة اقصاء المستقلين عن تكوينها واقتصارها علي ممثلي الأحزاب السياسية بعكس تكوين قائمة مجلس النواب 2020 التي شهدت تواجدا واضحا للمستقلين وهو ما يمكن أن نفسره بكون مجلس الشيوخ يتيح لرئيس الجمهورية تعيين ( ثلث ) أعضائه بما يمكن أن يشمل العناصر غير الحزبية المطلوب ضمان تواجدها وأهمية صوتها داخل المجلس بعكس مجلس النواب الذين تتقلص نسبة التعيين فيه لتصبح ( 5 ٪ ) فقط .

في ذات الوقت فقد استمر تمثيل عناصر تنسيقية شباب الأحزاب والمستقلين في القائمة الوطنية عبر مكونها الحزبي وترك تمثيل المستقلين منها لقرار رئيس الجمهورية مع ملاحظة التطور والزيادة في المقاعد التي حصدتها التنسيقية هذه المرة حيث زادت من ( 6 ) مقاعد في انتخابات 2020 لتصبح ( 9 ) مقاعد أتت عبر ممثلي أحزاب ( الديمقراطي الاجتماعي . الإصلاح والتنمية . حماة الوطن . الحرية . الجبهة الوطنية . العدل )

| تحليل مكونات القائمة الوطنية ( من أجل مصر ) | | | |
|---|---|---|---|
| م | الحزب | الشيوخ 2025 | الشيوخ 2020 |
| 1 | مستقبل وطن | 44 | 59 |
| 2 | حماة الوطن | 19 | 4 |
| 3 | الجبهة الوطنية | 12 | . |
| 4 | الشعب الجمهوري | 5 | 11 |
| 5 | الديمقراطي الاجتماعي | 5 | 3 |
| 6 | الإصلاح والتنمية | 4 | 3 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 7 | العدل | 4 | . |
| 8 | المؤتمر | 3 | 4 |
| 9 | التجمع | 2 | 3 |
| 10 | الوفد | 2 | 6 |
| 11 | إرادة جيل | 1 | . |
| 12 | الحرية | 1 | 1 |
| 13 | الحركة الوطنية | . | 3 |
| 14 | مصر الحديثة | . | 3 |


4 - Street 75, Damascus, Sarayat,Maadi
Cairo Egypt
Mobile Phone : +201126699988